بحوث قسم علم الاجتماع

الآثار المترتبة على معوقات التنمية السياحية في مصر : دراسة ميدانية

الباحثة: هبة مصطفى عبد الهادي
أ.د/ حسين أنور جمعة
أ.م.د/ خلف محمد عبدالسلام

الملخص باللغة العربية:

يعتبر النشاط السياحي أحد أهم أعمدة الاقتصاد المصري حيث ينسب اليه انه يسهم بتوفير قدر كبير من الوظائف في الدخل كما انه يعد من المصادر الهامة للحصول على النقد الأجنبي من الخارج وهاتان الصفتان تكسبان هذا القطاع وضع متميزا على مستوى العالم خصوصا انه يسهم في تشكيل طلب مهم على وسائل الانتقال عبر البلدان لا سيما الطيران الذي يعتبر بدوره محركا لقطاعات اخرى تدر دخلا من خلال قنوات متعددة وفي تعزيز خدمات اخرى لاسيما في ترتيب الرحلات بين البلدين وإيجاد طلب إضافي على اتصالات عبر الحدود.

كما تعتبر السياحة ظاهره انسانيه ونشاط اقتصادي اجتماعي يمثل قوة فعالة ومؤثرة في حياة المجتمعات حيث أنها أصبحت تحتل حيزا لا يستهان به في حياة الأفراد والدولة ككل على حد السواء وهي مثل أي نشاط اقتصادي وانساني آخر لها آثارها ونتائجها الايجابية والسلبية لذلك كانت الحاجة ماسة وملحة لتنمية وتخطيط وتفعيل هذا القطاع من أجل ضمان تحقيق أقصى استفادة منه.

ولا شك أن السياحة لها أهمية خاصة من تأثيرها على بنيان واداء الاقتصاد الوطني ويمكن النظر إليها على أنها نشاط ديناميكي ذو تأثير متبادل وفعال يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية في الدولة وخارجها فهي تتأثر وتؤثر على نشاط الانتاج الاستهلاك الرحلات الاتصالات الموانئ الفنادق البنوك عمليات التجاره الداخليه والخارجيه الخ بالاضافة الى ان توزيع المشاريع السياحية على المناطق الصحية المختلفة يعمل على تطويرها وتحسين مستوى المعيشة فيها

ويرتبط فهم التخطيط السياحي بشكل كبير بمعرفة مفهوم ومكونات التنمية السياحية وطبيعة العلاقات بين هذه المكونات في التنمية السياحية هي أحدث مظاهر من أنواع التنمية العديدة وهي بدورها متغلغلة في كل عناصر التنمية المختلفة وتكاد تكون متطابقة مع التنمية الشاملة فكل مقومات التنمية الشاملة هي مقومات التنمية السياحية لذلك تعتبر قضية التنمية السياحية عند الكثير من الدول من القضايا المعاصرة كونها تهدف الى الإسهام في زيادة الدخل الفردي الحقيقي وبالتالي تعتبر أحد الروافد الرئيسية للداخل القام وكذلك بما تتضمنه من تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية والإنسانية والمادية ومن

هنا تكون التنمية السياحية وسيلة للتنمية الاقتصادية ولقد مرت التنمية السياحية في مصر مؤخرا بالعديد من الأزمات والمعوقات لا سيما أعقاب ثورة ٢٥ يناير من عام ٢٠١١وما تلاها من أحداث جسام غيرت مسار الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكان لتلك اثار الاحداث آثارا سلبية على التنمية السياحية في مصر بما يقل من عضاها ويسنى من عزيمتها ولقد رصدت الدراسة الماثلة أبرز تلك المعوقات وقدمت بعض المقترحات لعلاجها كمساهمة أكاديمية في مشكلة تأخر وتراجع خطى التنمية السياحية في مصر

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تتصدى لقضية من اخطر واهم القضايا الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة،حيث تتناول معوقات التنمية السياحية في مصر والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تلك المعوقات بصفة عامة وعلى مدينتي دهب وطابا بصفة خاصة . سيما في ظل الأزمة الاقتصادية والأمنية الراهنة.

وتتجلى أهمية الدراسة في أنها تهتم بقضية تمس قطاع عريض من أبناء الشعب المصري ممن يشتغلون في الحقل السياحي وتؤثر عليهم وعلى الاقتصاد القومي بوجه عام سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ولا جدال من كون هذه القضية تحتل مكانة هامة على اجندة السياسة الداخلية والخارجية للدولة لكون السياحة مصدراً هاماً وأساسيا للعملة الصعبة يعتمد عليه بشكل جوهري. كما تبرز أهمية الدراسة في كونها تتصدى لإيضاح المفاهيم الأساسية للتنمية السياحية وأهم المعوقات التي تواجهها،وكذا الآثار الاقتصادية لها،كما تقدم الدراسة بعض مقترحات وحلول لهذه المعوقات.

Abstract

Being one of the most important pillars of the Egyptian economy, tourism creates a large number of jobs and income, let alone hard currency. These features grant this sector a distinguished position at world level; it raises demand for means of transportation across countries, especially aviation, which in turn boosts other sectors that generate income. This does enhance other services, especially in arranging flights among countries and creating additional demand for cross-border communications. Tourism, as a human phenomenon and a social economic activity, represents an effective force in the lives of societies. Yet, it has its positive and negative ramifications. Therefore, there was a pressing need for its

development, planning and activation to ensure maximum benefit. Definitely, tourism has a special importance in terms of its impact on the structure and performance of the national economy. It influences production, consumption, trips, communications, ports, hotels, banks, internal and external trade operations, etc. In addition, tourism projects at different health areas develops them and improves

. the standard of living there

Understanding tourism planning is closely linked to knowing the concept and components of tourism development and the nature of the relationships between these components. Tourism development is the latest manifestation of the many types of development, and in turn it pervades all the different elements of development and is almost identical to comprehensive development. Therefore, it is one of the main tributaries of the internal income, as well as the comprehensive cultural development. Hence tourism development is a means of economic development. In Egypt tourism development has recently experienced many crises and obstacles, especially in the aftermath of the January ٢٥ revolution of ٢٠١١ changing the course of political, economic and social life. These events had negative effects on tourism development in Egypt, reducing its members and weakening its resolve. The current study has identified the most prominent obstacles and some proposals are presented to address them. This comes as an academic contribution to the problem of the delay and decline in the pace of tourism development in Egypt.

The importance of the study stems from the fact that it addresses one of the most serious and important contemporary economic and

social issues; obstacles to tourism development in Egypt and the economic and social effects resulting from those obstacles, in general, and on the cities of Dahab and Taba, in particular, especially in light of the current economic and security crisis. The importance of the study is ascribed to its being concerned with an issue that affects a broad segment of the Egyptian people in the tourism field; affecting them and the national economy in general, whether directly or indirectly. This does occupy an important place on the state's internal and foreign policy agenda because tourism is an important and essential source of hard currency. The study also handles the basic concepts of tourism development and the most important obstacles it faces, as well as its economic impacts

. presenting some proposals and solutions to these obstacles

أولا: المقدمة المنهجية للبحث:

على الرغم من تمتع مصر بميزة نسبية من حيث جذب السياح من خلال الزخم الكبير للمواقع التاريخية والثقافية التراثية من ناحية وأسعارها المنخفضة من ناحية أخرى، إلا أن نصيبها في السياحة العالمية لا يزال أدنى بكثير من مكانتها وطاقتها الكامنة.

كما أن قطاع السياحة في مصر، مازال يواجه معوقات كبيرة تحد من نموه، منها قلة الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات الأساسية ونقص في الكوادر الفنية البشرية المتخصصة خاصة بعد أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وفيرس كورونا، والأهم من ذلك الافتقار إلى سياسة لتنمية قطاع السياحة وترويج وتسويق منتجاته. كما أن قطاع السياحة في مصر كان ومازال عرضة للتأثر بالتطورات السياسية والأمنية السائدة في المنطقة، وسيظل غياب الأمن والاستقرار عائقا رئيسيا أمام حدوث تنمية حقيقية لهذا القطاع الحيوي وتطوره.

وقد اتضح اهتمام غير سوسيولوجيين بموضوع السياحة فتصدر المهتمين بالسياحة النسبة الأكبر وجاء بعدهم الانثروبولوجيين المهتمين بدراسة التأثيرات السياحية ومعوقاتها على الحياة الاجتماعية للسكان المقيمين في المناطق السياحية والمهتمين بالاقتصاد في نفس المرتبة ثم المهتمين بالتخطيط والتنمية العمرانية

وجاء في المرتبة الاخيرة المهتمين بعلم الجغرافيا والسوسيولوجيا وقد تم اختيار عدة دراسات لعرضها من بين عدد هائل من الدراسات ومن أهم هذه الدراسات

-دراسة فرج (٢٠١٠)"بعنوان الدخل السياحي وأثره في السياسة الاقتصادية ".

اهتمت هذه الدراسة أثر الدخل السياحي على الاقتصاد فى جمهورية مصر العربية وطبقت الباحثة الدراسة على عينة من العاملين بوزارة السياحة، ووزارة الاقتصاد والبنك المركزي المصري والهيئة العامة للتعبئة والإحصاء و بعض أساتذة الجامعات بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمقارن وتحليل المضمون.ورأت هذه الدراسة أن النظرية السياحية ترتبط بالنظرية الاقتصادية فالنشاط السياحي جزء لا يتجزأ من النشاط الاقتصادي ويستطيع أن يحل المشكلات الاقتصادية وتوصلت الدراسة الى أن الاهتمام بالاقتصاد السياحي ظهر منذ السبعينيات في القرن العشرين نتيجة لزيادة الدخل الناتج من النشاط السياحي.،كما يلعب النشاط السياحي دورا أساسيا في تحقيق توازن ميزان المدفوعات وتحقيق النمو الاقتصادي ،وتساهم السياحة في الدخل القومي المصري بحوالي ١.٥%.

-دراسة حسنين،محمد فتحي(٢٠١١) "بعنوان السياحة وأثرها على التنمية في جمهورية إثيوبيا دراسة في جغرافية السياحة"

وجهت هذه الدراسة الضوء على نقطة بعينها في دراسة موضوع السياحة وهي أثر توافر بنية أساسية للمجتمع المضيف لقيام نشاط سياحي به له مردود اقتصادي واجتماعي يحقق التنمية لهذا المجتمع. وقد طبق الباحث هذه الدراسة في جمهورية اثيوبيا بكاملها بالاعتماد على المنهج التاريخ التطوري والمنهج الوصفي التحليلي من خلال عدة أدوات مثل التحليل الاحصائي.وتوصلت الدراسة الى أن جمهورية إثيوبيا تتوفر بها مقومات طبيعية وبشرية وبنية أساسية لازمة لقيام السياحة بها ولكن مازال دورها في الاقتصاد الاثيوبي في بدايته حيث لم يتطور بعض.،كما أن للسياحة أثر على تنمية مرافق العامة من خلال الاستثمارات السياحية كما أثرت السياحة على العمران من خلال إقامة منشآت سياحية وقد اهتمت الحكومة بصيانة الأثار.

-دراسة عطية(٢٠١٤) "تنمية شمال سيناء سياحيا في إطار تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ".

هدفت هذه الدراسة إلى كيفية تنمية محافظة شمال سيناء سياحيا في ضوء الاستفادة مما تمتلكه من مقومات سياحية وتنموية وذلك بالتطبيق على إقليم تكاملي يضم شمال وجنوب سيناء من خلال عينة عشوائية تمثل السكان المحليين، و عينة عشوائية طبقية للسادة المسؤولين في الهيئة العامة للتنمية السياحية والهيئة العامة المصرية لتنشيط السياحة و اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي ،والمنهج التحليلي، باستخدام استمارات الاستقصاء لجمع البيانات والاعتماد على الجداول التكرارية النسبية والاستعانة بالرسومات البيانات. وتوصلت الدراسة إلى أن خطط التنمية السياحية تتضمن حماية البيئة الطبيعية

والاقتصادية والاجتماعية.كما أن التكامل السياحي المقترح سيؤدى إلى زيادة أعداد السائحين الوافدين للمحافظة وإقامة مشروعات سياحية جديدة و الاهتمام بالصناعات اليدوية.وتبين وجود مقومات تنموية اقتصادية واجتماعية لم يتم استغلالها حتى الآن في محافظة شمال سيناء.

-دراسة المكاوي(٢٠١٤)" الاستثمار السياحي في مصر والدول العربية الأهمية والتحديات ورؤية التطوير".

تتناول هذه الدراسة التحديات التي تواجه عملية الاستثمار السياحي في الدول العربية، وسبل التعامل معها وفق أفضل الممارسات الدولية والعربية في هذا المجال خاصة في ظل المنافسة القوية من التكتلات والتجمعات الدولية كالاتحاد الأوروبي التي توافر متطلبات جذب المزيد من الاستثمارات السياحية. كما تأتي أهمية الدراسة نظرا إلى تعدد المتغيرات والمستجدات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تشهدها المنطقة العربية، وتؤثر في بيئة تعمل المشروعات الاستثمارية السياحية.

وقد اعتمدت على هذه الدراسة على الأسلوب الكيفي للاستفادة منه في توفير المعلومات والبيانات الثانوية التي تسهم في توضيح تاريخ الممارسات الاستثمار السياحي في العديد من الدول العربية.

وتوصلت الدراسة إلى أن غياب العامل الأمن والاستقرار السياسي يؤدى إلى تدهور البيئة الاستثمارية في معظم الدول التي شملتها الدراسة ومنها مصر والأردن ولبنان ما أدى إلى تراجع حجم الاستثمارات السياحية في هذه الدول.كما تؤدي صناديق الإقراض والتمويل الحكومية دورا رياديا و محوريا في عملية دعم الاستثمارات السياحية الخاصة وتمويلها، ومن ثم تخفيف حدة التحديات الاقتصادية و المخاطر المالية المحتملة على مشروعات التنمية والاستثمار السياحي التي يضطلع بها القطاع الخاص.

-دراسة عبد الله(٢٠١٦)" بعنوان أثر السياحة على تنمية المجتمع المحلي بالواحات الداخلة بمحافظة الوادي الجديد" .

اهتمت هذه الدراسة بالتعرف على أثر السياحة على التنمية المحلية سواء الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعرف على دور كل من السكان المحليين والجمعيات الأهلية والحكومية فى استغلال المقومات والموارد السياحية لقريتي البشندى والقصر وتعمق هذه الدراسة الربط بين علمى السياحة والاجتماع ميدانيا من خلال توضيح مدى أهمية السياحة و ارتباطها وتأثيرها على المجتمع. كما أن هذه الدراسات قد أوضحت بعض مقومات التنمية السياحية في بواحة الداخلة والتي إذا تمت معالجتها سوف تعد من أهم عوامل الجذب السياحي بالواحة.وطبقت هذه الدراسة على عينة عمدية من السكان المحليين وبعض المسؤولين من القيادات المعنية بالنشاط السياحي والأثار وكذلك بعض المسؤولين عن مجتمع مؤسسات المجتمع المدني بقريتي البشندي والقصر بواحة الداخلة بمحافظة الوادي الجديد كما استخدمت طريقة دراسة

الحالة ودليل الملاحظة.وتوصلت الدراسة إلى أن السياحة ساهمت في تنشيط الأفكار و تحسين المستوى العلمي والثقافي وتحسين مستوى الوعي التاريخي والتراث الثقافي لواحة الدخلة و خاصة للعاملين في مجال السياحة.كما اتضح أن لجمعيات تنمية المجتمع المحلي دور هام في التنمية السياحية بهدف تنمية القرى ورفع مستوى معيشتها فاهتمت الجمعيات بنظافة البيئة وتجميلها

ثانيا: مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في عدة تساؤلات منها:

١- ما هي معوقات التنمية السياحية فى مصر؟

٢-ما هو أهم وأخطر هذه المعوقات؟

٣- ما هي أهم الآثار السلبية المترتبة على معوقات التنمية السياحية ؟

٤- ما هو دور القطاعات الحكومية أو الهيئات في الحد من هذه المعوقات وكذلك دورها في تنشيط السياحة؟

ثالثا:أهداف البحث:

يهدف البحث إلى:

١- الكشف عن أهم المعوقات التي تواجه التنمية السياحية في مصر.

٢- الكشف عن أهم وأخطر هذه المعوقات؟

٣- التعرف على أهم الآثار السلبية المترتبة على معوقات التنمية السياحية ؟

٤- التعرف دور القطاعات الحكومية أو الهيئات في الحد من هذه المعوقات وكذلك دورها في تنشيط السياحة؟

رابعا:أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة الحالية في النقاط التالية:

١- تعتبر مصر من البلدان السياحيه الهامه التي تمثل السياحة فيها المصدر الثاني للعملة الأجنبية بعد قناة السويس مما يجعل الدراسات في هذا المجال لها قدرا كبيرا من الأهمية .

٢- إن تحديد المعوقات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه التنمية السياحية يشير ضمنيا إلى أهمية تفعيل دور المواطنين والسائحين الأجانب في الحفاظ على المناطق السياحية والاثرية.

٣- ركزت العديد من الدراسات في هذا المجال على الجانب الاقتصادي وطرق جذب السياحي بينما تحاول هذه الدراسة تناول الجوانب اخرى النواحي الاقتصادية والاجتماعية والمعوقات والتحديات لقطاع التنمية السياحية في مصر.

خامسا: مفاهيم البحث:

المعوقات

من المفاهيم التي تعددت وتنوعت وفقا لتعدد مجال الإعاقة اختلاف وجهة نظر الباحثين وتنوعهم، فمنهم من عرف المعوق بمعناه العام ومنهم من عرفه في مجال التنمية ومنهم من عرفه من وجهة النظر الاجتماعية ويتضح ذلك من التعاريف التالية:

معجم اللغة العربية المعاصر: تعوق يتعوق، تعوقا، فهو متعوق .تعوق فلان: مطاوع عوق: تثبط يمنع من وصول هدفه.

وعرف المعوق بانه يشير الى المعطل او المقيد أو المانع او الموقف او المصعب دون حدوث الشيء ومن وجهة النظر الاجتماعية فهو عبارة عن الفاصل الذي يمنع بعض الناس من الاتصال ببعض ويفصل بينهم

ومن ذلك يمكن اقتراح التعريف الاجرائي للمعوق يكسب بالمعوق في هذا البحث أن كل ما يعوق تحقيق عملية التنمية المنشودة و المخططة.

المعوقات الاجتماعية

المعوق الاجتماعي الأساسي للتنمية هو الإنسان نفسه بطبيعته البشرية المختلفة وخاصة وعناصره الثقافية والروحية التي تلعب دور رئيسي في دفع عجلة التنمية او ابطائها ومن الممكن أن تصطدم البرامج التنموية بالنظم الاجتماعية التقليدية التي قد لا تختفي بظهور النظم الحديثة(السروجى وأخرون،٢٠٠١: ٤٦٩) .

المعوقات الثقافية

تعتبر المعوقات الثقافية أحد أهم العوامل التي تقف حائلا أمام التنمية في المجتمعات النامية والمعوقات الثقافية تضم المعوقات الاجتماعية فثقافة مجتمع من المجتمعات عمل متكامل يضم فيما يضم أشكال التنظيم الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية كما يضم الاتجاهات والمواقف النفسية (الجوهري،١٩٨٥:١٥٥).

المفهوم الإجرائي للمعوقات الاجتماعية والثقافية: هو تماسك الفرد بالنظم الاجتماعية التقليدية التي تقف حائل في تفاعل الفرد مع النظم الحديثة والتماسك بالمعتقدات والأفكار والموروث الثقافي مما يجعله غير متقبل لأي تغير بسهولة.

تقصد الباحثة اجرائيا بالتحديات المعوقات التي تحد من كفاءة هذه التنظيمات سواء كانت هذه الصعوبات ترجع الى البناء الهيكلي لهذه التنظيمات او الجهاز الحكومي او الى المجتمع بشكل عام.

التنمية السياحية

تعرف التنمية السياحية بأنها جهود لاتساع قاعدة التسهيلات والخدمات لكى تتلاقى مع احتياجات السائح ويوجد العديد من المفاهيم التنمية السياحية يعبر بعضها عن هدف تحقيق زيادة مستمرة ومتوازنة في الموارد السياحية او عن زيادة في الإنتاجية في القطاع السياحي بالاستغلال الأمثل للموارد الإنتاجية السياحية. ويرى الآخرون أن التنمية السياحية لا تقتصر على تنمية العرض السياحي فقط أو أجزاء منه ببناء فنادق وقرى سياحية في مناطق مختلفة وانما يجب ان يمتد الى معنى التنمية السياحية ليشمل تنمية كل من العرض والطلب لتحقيق التلاقي بينهما لإشباع رغبات السائحين والوصول إلى أهداف محددة قومية وقطاعية وإقليمية موضوعة سلفا لتكون معيار لقياس درجة التنمية السياحية المطلوبة (عبد الوهاب ،١٩٩١: ٢١).

بينما تذهب بعض التعريفات إلى أن التنمية السياحية تأخذ طابع التصنيع المتكامل والذي يعني اقامة وتشييد مراكز سياحية تتضمن مختلف الخدمات التي يحتاج إليها السائح أثناء إقامته بها بالشكل الذي يتلاءم مع القدرات المالية للفئات المختلفة من السائحين (سليم، ١٩٩١: ١٥٠).

وتنطلق التنمية السياحية أساسا من هدف رئيسي هو تعظيم قدرة البلاد على اجتذاب أكبر قدر ممكن من حركة السياحة العالمية وذلك بالاعتماد على تنفيذ مخططات واستراتيجيات ترتكز على سياسات برامج هامة تسعى الى جذب الاستثمار السياحي. وإذا كان حجر الزاوية في التنمية الاقتصادية هو النمو المتكامل فإن السياحة يمكن أن تلعب دورا أساسيا في تحقيق هذا النمو المتوازن بطبيعتها المركبة والتي تشتمل على صناعات عديدة مثل النقل والإقامة والمزارات والأغذية والترفيه وغيرها كما تقوم بتحقيق جانب هام من جوانب التنمية الاقتصادية وهو التنمية الإقليمية وذلك بخلق مناطق ومجتمعات عمرانية وسياحية جديدة تساهم في خلق فرص عمل مواطنين وتسمح بالاستيطان الدائم لهم ومن هنا تظهر أهمية التنمية السياحية وفوائدها(البكري، ٢٠٠٤: ٦٣).

وتعرف التنمية السياحية إجرائيا بأنها تنمية مكونات المنتج السياحي وبوجه خاص في إطاره الحضاري والطبيعي او بمعنى اخر تنمية الموارد السياحية الطبيعية والحضارية ضمن مجموعة الموارد السياحية المتاحة في الدولة.

سابعا:التوجه النظري للبحث:

نظرية المعوقات الوظيفية

١–مفهوم المعوقات الوظيفية عند روبرت ميرتون

يعتبر روبرت ميرتون من بين علماء البنائيه الوظيفيه الذى لم ينتهج منهجهم في استخدام المماثلة العضوية في الدراسة التحليلية للتنظيم بل قدم تصورا نظريا هاما ،تمثل في تطوير النظرية متوسطة المدى وتقوم النظرية على مفهوم وأضدادها في تحليل النظام وهي:

ا-الوظائف الكامنة أو غير مقصودة مقابل الوظائف الظاهرة.

ب- المعوقات الوظيفية مقابل الوظائف .

ج-البدائل الوظيفية مقابل الفرضية التقليدية التي تزعم أن أي مجتمع لا يستطيع أداء وظائفه بشكل أفضل مما هو قائم في ظل أنماط جديدة من العلاقات.

من خلال هذه المفهومات انتقد ميرتون النموذج المثالي للبيروقراطية عند ماكس فيبر دون رفضه بالطبع، وقد قدم إسهاما متميزا في مجال فهم البناء الاجتماعي عامه ،والبناء التنظيمي خاصة ما ارتبط في أدبيات التنظيم بنموذج يدور حواره الداخلي في فلك العلاقة بين التنظيم والشخصية.

هو يجدر الاشارة اليه فيما يتصل بنموذج المعوقات الوظيفية انه رغم قيامه على تصورات نظرية مجردة يمثل همزة الوصل بين النظريات الكلاسيكية والمحدثه عندما قدم تصورا هاما للتنظيم البيروقراطي يعد منها دراسات امبريقية كثيرة تناولت التنظيم فيما بعد(علام،١٩٩٤: ١٥٩).

٢-الجذور الفكرية لنظرية المعوقات الوظيفية

تأثر فكره ميرتون بآراء عدد من الباحثين والمفكرين أمثال الدين توكفيل، ديوى، وروبرت ميشيلز ونقد النموذج المثالي للبيروقراطية عند ماكس فيبر. وايه تأثر ميرتون بآراء توكفيل أنه اهتم بالمعوقات الوظيفية للنظام الديمقراطي داخل الولايات المتحدة الأمريكية. ومدى الخطر الذي يهدد هذا النظام مستدلا على ذلك بأمثلة كثيرة برزت من خلال تحليلات دي توكفيل لسلوكيات السياسيين المحليين وعلاقاتهم بمرؤوسيهم، إضافة إلى ما اشارة إليه دي توكفيل من تنامى توجه الحكومة الفيدرالية نحو مركزية السلطة الأمر الذي سيهدد الاستقلال الذاتي للمحليات مستقبلا.

كما يبدو تاثر فكر ميرتون بمناقشات ميشيلز حول استبدال الأهداف من جانب قيادات التنظيم وتحكمها من قنوات الاتصال وتركز السلطة والقوة في حوزة القيادات فنتيجه لاستقرار وتدعيم مراكز القيادات التنظيميه واكتسابها المتراكم لجوانب معرفة متخصصة ومهارات سياسية تسهم في إبعاد القادة تدريجيا عن مشكلات الفعلية للتنظيم في الوقت الذي تتجه فيه لتأمين مصالحها الذاتية والمحافظة على أوضاعها الوظيفية الهامة وبالتالي يحدث كما أشار ميشيلز تحول عن الأهداف الديمقراطية للتنظيم.

ايضا تأثر ميرتون بآراء دوى واستخدامه لمفهوم الذهان المهني وهو مرض عقلي قد يصيب الفرد نتيجة ما يتصف به سير العمل من رطابة وروتينية، إذ يشعر الفرد بشيء من البلاده والفتور ازاء اشياء بعينها فيعف عن ممارستها ،بينما يشعر بالرغبة في أداء اشياء اخرى. وقد تصل اعراض هذا المرض الى اتجاه عدد من الأفراد للتحيز ضد اشياء معينه. بينما يبدون اهتماما خاصا بأشياء اخرى. وقد ينجم الذهان من جراء ممارسة الضغوط من جانب التنظيم على الأفراد للقيام بأدوار المهنية الموكلة إليهم.

وكذلك استفاد ميرتون بمناقشات فيلين حول إصلاح قصور الطاقة المدربة فيشير هذا المصطلح الى عدم استخدام الفرد لقدراته المكتسبة من خلال الخبرة والتدريب بطريقة سليمة في أداء العمل(علام، ١٩٩٤: ١٦٠).

٣- مصادر المعوقات الوظيفية

إذا تأملنا فكرة الإدارة في نظام مفتوح يمكننا التعرف بسهوله على المصادر التي تأتي منها المعوقات التنظيمية للإدارة المحلية ذلك أن نظام يضم أجزاء ثلاثة هي المدخلات و الأنشطة والمخرجات التي تتفاعل وتتعامل بالمنظمة وإدارتها ويمثل ذلك الجزء الرابع في النظام الإداري المفتوح . و من ثم نستطيع حصر مصادر معوقات التنظيمية للعمليات التنظيمية في الجماعة المحلية في مصدرين هما (مصادر خارجية ومصادر داخلية).

أ- **المصادر الخارجية(البيئة الخارجية)**

البيئة هي أول مصدر للمعوقات التي تواجه المنظمات في أي مجتمع في العالم ففي البيئة المحيطة بالإدارة المحلية توجد قوى اجتماعية وعادات وتقاليد حضارية كما توجد منظمات ومؤسسات حكومية وسلطات تشريعية ووسائل الإعلام تعليميه وثقافيه، فالبيئه تشمل كل العناصر التي تقع خارج حدود المنظمة والتي من المحتمل أن يكون لها تأثير على المنظمة ككل أو على جزء منها، والمنظمة لها بيئه خاصة تتفاعل معها بشكل مباشر وتؤثر مباشر على القدرة على تحقيق أهدافها وبيئة عامة تؤثر بشكل غير مباشر على المنظمة كما تؤثر على غيرها من المنظمات الاخرى.

كما توجد قوى سياسية في شكل أحزاب وجمعيات أهلية تهتم بكثير من شؤون المجتمع المحلي وتحاول التأثير في مسيرته، بالإضافة إلى ذوى المصالح والنفوذ وما لهم من تأثير على إعاقة تحقيق الأهداف التنظيمية. كما يتواجد فى البيئة المحيطة بالمنظمة المحليه عناصر ومؤثرات خارجية تعكس تأثير المجتمعات اجنبيه في مجالات الحياة المختلفة تعمل لجذب او دفع الدوله ومنه الإدارة المحلية في اتجاهات تتناسب ومصالحها التي تسعى الى تحقيقها بوسائل شتى.

ب- المصادر الداخلية(البيئة الداخلية)

يعتبر كل نوع من أنواع المدخلات التي تتعامل معها الإدارة المحلية مصدرا للمعوقات الوظيفية من نوع خاص، ولكن يأتي في مقدمتها العنصر البشري الذي عادة ما يسبب للإدارة المحلية أخطر وأهم المعوقات.

وتتبلور المعوقات التي يثيرها المورد البشري في كونه يتمتع بإدارة مستقلة عن إدارة المنظمة بما تتمتع به هذه الإدارة من ثقافة تنظيمية تلك التي تعبر عن القيم والمعتقدات والمفاهيم والأعراف السائدة بين العاملين في المنظمة، وهي غالبا ما تكون غير مكتوبة ولكن يمكن التعرف عليها من خلال ملاحظة لغة وتقاليد

التعامل السائد بين العاملين في المنظمة، وايضا من خلال مدى التزام أعضاء المنظمة بقيم أخلاقية وأنماط معينة للسلوك، والتفاعل في انجاز المهام الموكله له، وما ينعكس ذلك على مختلف مجالات التنميه المحليه، بالاضافة الى امكانياته التعليمية والخبراتية ومدى إمكانية موازنته بين الأهداف الخاصة والأهداف العامة للجماعة المحلية ،وكذلك على مدى وعيه بالاعتماد على المعايير العلمية في اعداد الخطط التنموية أيضا بمدى قدرته على التشبث او المرونه في تنفيذ الاجراءات الاداريه والمكتبيه ومنه المهام المنوطة به بصفة عامة.

وكل هذا ما يجعله اما قادرا على استجابة للتعليمات الإدارية والالتزام بها إن شاء او انحراف عنها واتباع اساليب في العمل لا يتماشى وأهداف الإدارة المحلية، مما تحول دون إشباع حاجات ورغبات المجتمع المحلي .وعلى هذا الأساس سنتطرق في العنصر التالي الى مدى اختلاف الرؤى والإسهامات الفكرية حول المعوقات التنظيمية لمجموعة من العمليات والتي من بينها اللامركزية الادارية والتخطيط وتسيير الموارد البشرية واتخاذ القرارات وهذه المعوقات التي تقف عائق امام الجماعة المحلية ومنه تأثير على فاعليتها مما ينعكس سلبا على النهوض بواقع تلك الأطر الجغرافية المكونة لها (على، ٢٠٠٢: ٣٨).

٤- نموذج المعوقات الوظيفية

من خلال الجمع بين آراء دوى وفيلين حاول ميرتون أن يربط بين الفعل والاستجابة لأفراد التنظيم في ظل ظروف متغيرة، واستخلص من ذلك الفكرة الرئيسية الاولى لنموذج المعوقات الوظيفية. وباختصار تنهض الفكرة الأساسية للنموذج على أن أعضاء التنظيم يستجيبون بطريقة ثابته في المواقف المماثلة دون مراعاة للتغيير بين موقف وآخر. ونتيجة لهذا الجمود وعدم المرونة في العلاقة الفعل والاستجابة تنشأ نتائج غير رشيدة وعلى المستوى التنظيم اوضح ان الافعال الناجحة في الماضي على اساس من التدريب والمهارة يمكن أن تسفر عن الاستجابات غير ملائمة في ظل الظروف متغيرة.

اضافة للجمود وعدم المرونة في علاقة الفعل والاستجابة للسلوك التنظيمي الرشيد انتقد ميرتون قصور مناقشات فيبر بشأن الرشادة والكفاءة التنظيمية في توضيح الحد الذي يمكن أن يبلغه التنظيم في تحقيقهما .وهذا أمر يعد غير مقبول اذا ان واقع التنظيم يقتضي وجود حدود لكل من الكفاية، والخبرة، والدقة، والصدق. وكما ينسحب هذا القول على التنظيم ككل ينسحب على الفرد فعندما يمارس التنظيم أنماطا من الضغط على أفراده فإنه يحدث عن قصد لضمان التزامهم بقوالب محددة من السلوك مع ضمان ولائهم للتنظيم وتحقيق أعلى درجة من الرشادة والنظام ومن هنا تبرز أهمية الضبط وحاجه الاداره الماسة إليه حتى تضمن ثبات السلوك التنظيمي مع إمكانية التنبؤ به. بناء على ذلك فإن تحقيق المطلبين يستلزم استمرار الرقابة والمتابعة في تنفيذ القواعد الرسمية والإجراءات المقننة نظاميا، التي سوف تقتضي إلى النتائج التالية كما رتبها ميرتون(علام، ١٩٩٤: ١٦١):

١- انحساره العلاقات غير الرسمية. لان التنظيم البيروقراطي يمثل مجموعة من العلاقات القائمه بين الوظائف او الادوار وتكون الاستجابة بين الافراد على اساس الأوضاع الرسمية التي يشغلونها داخل التنظيم، ويحدث الصراع داخل التنظيم ضمن إطار محدد تماما.

٢- ازدياد استيعاب أعضاء التنظيم لقواعد وتعليمات التنظيم التي تقنن كوسائل لتحقيق أهداف المنظمة، ومن ثم فان ذلك يجعل لها قيمة ايجابية مستقلة عن أهداف التنظيم ذاته. ويقصد بالاستيعاب هنا أنه في ظل استمرارية التأكيد على الالتزام بالنظام والشعور القوي به قد يحدث تحول في مشاعر الأفراد نحو التنظيم الى الاهتمام بتفصيلات ما يقومون به من عمل وفق ما تحدده القواعد الرسمية. من ثم تتحول القواعد من مجرد وسائل الى غاية في حد ذاتها ويحدث استبدال الأهداف التي الذي يترتب عليه في ظل التأكيد على امتثال والاتباع الكلي للقواعد ان يتواجد الفرد معها مما يجعله قادرا على الدفاع عن نفسه من خلال استيعابه الجيد للقواعد وتطويعها بما يخدم تحقيق اغراضه الخاصه.

من خلال ذلك التحليل الواعي يرى ميرتون أن البنية التنظيمية تحمل في داخلها مثيرات الخلل الوظيفي كما تؤدي الى انخفاض الكفاءة التنظيمية ويبدو هذا الاستخلاص لميرتون من خلال تحليله الوظيفي لبعض الخصائص البيروقراطية عند ماكس فيبر على النحو التالي:

١- تقسيم العمل: قد يؤدي تقسيم العمل إلى أن يصبح الفرد غير قادر على معرفة ما هو الهدف الفعلي الأمثل للتنظيم، الأمر الذي يفضي إلى إحساس الفرد بالاغتراب وليس فقط عامه يقومون به من عمل بل عن التنظيم ككل.

٢- تدرج السلطة (الهيراركية): تستخدم الهيراركية داخل البيروقراطية لتؤكد على التحكم المكتب الاعلى في المكتب الادنى وتوجيهه من قبل المستويات الأعلى. وتؤكد الهيراركية حالة التنسيق بين الأنشطة داخل التنظيم لإنجاز أهدافه.

وتتمثل مظاهر الهيراركية في تركز المعرفة الفنية والخبرة المتخصصة عند قمة التنظيم ويعد هذا الأمر مقبولا إذا تواجد التنظيم في ظل الظروف بيئية مستقرة، اما اذا كانت الظروف غير مستقرة فقد لا تتحقق الكفاءة التنظيمية في حالة تركز الخبرة المتخصصة عند قمة الهيراركية في هذه الحالة قد يحدث خلل الوظيفي من خلال إصرار من هم في قمة التنظيم على وجوب الولاء لهم والامتثال لأوامرهم من قبل من هم دونهم في المستويات التنظيمية.

ج- القواعد المجردة: من فرضيات نموذج فيبر المثالي للبيروقراطية أن القواعد تتواجد لتغطي جميع المواقف الممكنة التي قد تظهر فيما بعد. وان كل موقف أساليبه المفروضة نظاميا بحيث تقلل من فرص اتخاذ الأفراد للقرارات غير الرشيدة. الا انه قد تظهر مواقف يطوع فيها الفرد القواعد وفقا لما تتيحه له حرية التصرف في تلك المواقف. فقد يستخدم الفرد تلك القواعد كما ظله واقية له يدافع بها عن موقفه، او قد يلتزم بها حرفيا

اذا اقتضت الضرورة ذلك. في هذه الحالة يكون الفرد أمام ثلاث بدائل في مواجهة الموقف، البديل الأول أن يستخدم الفرد من القواعد ما قد يناسب الموقف البديل الثاني ان يحيل الفرد المشكله الى رئيسه المباشر، اما البديل الاخير ان يبادر الفرد باتخاذ القرار المناسب من وجهة نظره لمواجهة الموقف ولا يخلو التصرف الاخير من وجهة نظر ميرتون من حدوث معوقات وظيفية وانخفاض الكفاءة التنظيمية(علام، ١٩٩٤: ١٦٣).

٥- معوقات العمليات التنظيمية (الوظيفية):

أ-معوقات اللامركزية الإدارية:

تعرف المركزية الإدارية على أنها (الحالة أو الوضع الذي يعطي فيه حق المشاركة في اتخاذ القرار للمستويات الإدارية دون ان يلغي حق الجهة المركزية في اتخاذ القرار وبالتالي فإن اللامركزية هي أسلوب في العمل يقوم على مدى توزيع السلطة صنع القرار والصلاحيات بين السلطة المركزية وهيئات أخرى مستقلة تتواجد في الأقاليم والتجمعات السكنية المختلفة) وهذا يعني أن اللامركزية الإدارية تتمثل في تفعيل دور السلطات الاقليمية او المحلية وذلك بإسناد مهام إدارية وتخطيطية تنموية لها تزيد من فعاليتها وتعزز دورها في تحمل مسؤولياتها وصلاحياتها بالشكل الذي يعمل على دمج السكان المحليين في عمليات التنميه المحليه ويؤدي في النهاية الى نجاحها، إلا أن هذه العملية(اللامركزية الادارية) في أدائها لوظيفتها تعترضها مجموعة من المعوقات الوظيفية التي تحول دون تحقيقها للهدف المرجوة منها ومن بين المعوقات الوظيفية اللامركزية الإدارية ما يلي(الزعبي، ١٩٨٩: ١).

- ضعف الصلاحيات التنموية لمجالس الإدارة المحلية حيث نجد تنفيذ القرارات التنموية الصادرة عن هذة المجالس يحتاج الى موافقة الحكومة المركزية كما أن هذه المجالس لا تستطيع في كثير من الأحيان تنفيذ القرارات بسبب ضعف إمكانياتها المالية والإدارية.

- الرقابة الشديدة التي تمارسها الحكومة المركزية على أعمال المجالس المحلية ومجالس التنمية الإقليمية أدت الى إضعاف دور الوحدات المحلية والإقليمية في مجال الإبداع والإنتاج والمشاركة الحقيقية في مجال التنمية الإقليمية المركزية الشديدة السائدة في الأجهزة الإدارية في الوحدات الادارية الاقليمية والاعتماد الكلي على رأي الحكومة المركزية في اغلب القرارات وخاصة في مجال الإنفاق والصرف على المشروعات التنموية العامة.

ب- معوقات التخطيط

إن عملية التخطيط هي الأسلوب العلمي والمنهجي الواعي الذي تعتمده الجامعات المحلية لإدارة مواردها وتحقيق أهدافها وبما يساهم في تطويرها وبقائها في خدمة بيئتها المحلية لقد تطورت فلسفات التخطيط واساليبه بشكل كبير في السنوات الأخيرة ويرجع هذا في جانب منه الى ازدياد قدرة الجماعات المحلية في بعض دول على التعامل بالمعلومات سواء من حيث تجمعها او فرزها وحتى وقت ليس بالبعيد كان

التخطيط قائما على الاهتمام بالجوانب الاقتصادية والفنية والتكنولوجية وبعد ذلك تطور الامر اصبحت خطط الجماعات المحلية خطط شمولية الأبعاد الاقتصادية واجتماعيه وسلوكيه بمعنى انها تمثل ما تريد أن تحققها الجماعة المحلية لنفسها ولمجتمعها المحلي إلا أنها تصادفها العديد من المعوقات التنظيمية التي تؤثر على فاعلية عمليتها التخطيطية وتحول دون تحقيق الأهداف المرغوب منها ومن هذه المعوقات ما يلي:

– صعوبة وضع التقديرات الدقيقة التي تعتمد عليها الخطة أو عدم صحتها بسبب عدم توافر المعلومات والبيانات الكافية لإعداد الخطة.

– سلوك القائمين على التخطيط فكثير ما يسيطر على تصرفات القائمين على التخطيط أفكار أوعقائد منشأها البيئة التي يعيشون فيها أو العرف الجاري في المجتمع او اعتقادهم بعدم جدول التخطيط وانه مضيعه للوقت.

– معارضة جماعة المصالح او (شلل المنتفعين) للتخطيط اذا ما مس مكاسبها أو مصالحها الحيوية.

– جمود الإجراءات والسياسات بسبب عدم ملائمة السياسات والإجراءات المتبعة في العمل لظروف المنظمة وواقعها(شيحا، ٢٠٠١: ١٧).

ج– معوقات تسيير الموارد البشرية

إن عملية تسيير الموارد البشرية تعد من أهم العمليات التنظيمية في الجماعات المحلية حيث أن المحتوى وظيفة الموارد البشرية مرتبط ارتباطا وثيقا بنماذج التنظيم الذي يعتبر إطارا مرجعيا له والذي يحدد أهدافه. ويبين تحليلا منظومتنا الإدارية أن الجماعات المحلية تتدخل حسب نموذج لا مركزة مندرج في إطار الدولة الموحدة. ويعني هذا النموذج اللامركزي كقاعده عامه حرية إدارة الجماعات المحلية في حين أن إطار الدولة الموحدة يقتضي حضورا قويا للدولة المركزية وخضوعا معينا للجماعات المحلية للأهداف الوطنية وبالتالي إسناد الصلاحيات التي تختص بها عادة الدوله المركزيه الى الجامعات المحلية.

وفي إطار هذه الصلاحيات الساندة للجماعات المحلية في تسيير مواردها البشرية ذاتيا ووفقا للقواعد واللوائح المنظمة لهذه الاخير باعتبارها وظيفة تهدف الى مراقبة تكاليف الأجور و في تحفيز المسؤولين على الاعتماد أساليب تيسير قائمة على أهداف معينة وتقييم للنتائج قصد تنمية وتطوير الجماعة المحلية، ورفع من مستوى أدائها في تحقيق تنمية محلية ولا يأتي هذا إلا إذا كانت وظيفة تسيير الموارد البشرية منظمة تنظيما جيدا ومثمنه تثمينا افضل. ومراعيه القواعد العلمية في سياستها التدريبية والتكوينية بالإضافة الى اعتمادها على أنظمة فاعلة في الاختيار والتعيين والتخلي عن الأساليب التقليدية في تسيير مواردها.

الا انها اثناء اداء وظيفتها قصد تحقيق هذه الأهداف المتوخاة منها تصادفها مجموعة من المعوقات الوطنية التي تحول دون أدائها للمهام المنوطة به كعملية هادفة مما تقف كعقبة أمام تطوير و تنمية الجماعات المحلية تتمثل هذه المعوقات فيه.

– إن وظيفة المستخدمين(تسيير الموارد البشرية) منحصرة في مهام إدارية وبذلك فهي تهمل الجوانب الهامة مثل تسيير المسار المهني والتكوين وتقييم النتائج الايجابية وإشراك الموظفين في القرارات التي تهتم تطوير المرافق العامة.

– إن وظيفة تسيير الموارد البشرية ذائبة في تنظيم لا يسمح لها بالبروز وغالبا ما يقطعها الإطارات الأكفاء عندما تسند الى اعوان من مستوى البسيط.

– إن وظيفة تسير الموارد البشرية تمارس بصفات تقليدية ومركزية على مستوى مسؤول عن المستخدمين يقوم بدور تسلطي السلطات تشعر بأنها معنية قليلا بتسيير مستخدمها(احمد،١٩٩٦: ٣٩).

د– معوقات اتخاذ القرار

تعتبر عملية صنع القرارات من حتميات الأمور في التنظيمات بل وفي الجامعات المحليه وهذه العملية لا تعتبر وظيفة مستقلة من وظائف الجامعات المحلية، وإنما تعتبر بمثابة الوسيلة أو الأداة الأساسية للممارسه جميع وظائف الجماعة المحلية من تخطيط وتوجيه، تنسيق، اتصال، تسيير الموارد البشرية، وتفويض للسلطة. وتأتي عملية اتخاذ القرار كعملية دنيامينكيه لتمثل المضمون العام لنشاط المنظمة على جميع مستوياتها التنظيمية، وذلك ان اتخاذ هذه القرارات لا يكون مقصورا على مستوى معين،فهي عملية تمارس في كافة أرجاء التنظيم إلا أنه عند قيام بهذه العملية تصادفها مجموعة من المعوقات التنظيمية التي تحول دون قيامها وفق ما يخدم أهداف الجماعة المحلية.

إن تجاهل المشاركة الداخليه والخارجيه وخطورة عدم وضعها في الحسبان سواء في مرحلة التخطيط أو التنفيذ يعد من اكبر المعوقات التنظيمية التي تحول دون تحقيق الجماعات المحلية لهدفها (التنميه المحليه). لأن دور المواطنين واستجابتهم للقرارات لها تأثيراتها وانعكاساتها على إنجاز الخطة ومدى تحقيقها لأهدافها . ومن المعروف ان التغيير المنشود لا ينجز إلا إذا تم عن رغبة واقتناع واراده من الذين يحدثونه أو يتأثرون به، بالاضافة الى ان المشاركة الشعبية في وضع الخطة وتنفيذها يعتبر قمة الممارسه الديمقراطيه المتوازنة بجناحيها السياسي والاجتماعي والاقتصادي ،وهذا هو جوهر عملية التنمية المحلية. ومن الضروري مشاركة الجماهير في وضع وتنفيذ الخطة بالكيفية التي تقلص من الفوارق الاجتماعية حيث أنه لا يمكن تصور نمو اقتصادي مع تفاقم الفوارق الاجتماعية(عبدالحميد، ١٩٩٧: ١٩١).

و– أثر المعوقات الوظيفية

من خلال ما تم تعرض له في هذه الدراسة من دور العمليات التنظيمية ومهامها ووظائفها في النهوض بالجماعات المحلية لتحقيق أهدافها المنشودة وما يترتب من خلل وظيفي في أداء هذه العمليات

لوظائفها نتيجة تفاعلها الديناميكي والمستمر من معوقات تنظيمية (وظيفيه) تحول دون فعالية الجماعة المحلية يمكن أن نستنتج آثار المعوقات التنظيمية المتمثلة في:

-قتل روح المبادرة والإبداع والمشاركة الحقيقية في مجال التنمية الإقليمية.

- انخفاض الروح المعنوية لدى موظفى ومنتخبي الإدارة المحلية.

- تجميد القدرات والمهارات الذهنية لموظفى ومنتخبي الإدارة المحلية.

-تحد من إمكانية التدريب على المهام والممارسة الفعلية للوظيفة الإدارية.

- اللامبالاة والإهمال والبعد عن المنهجية العلمية في اتخاذ القرارات.

- الحد من المرونة والابتكار وجعل التقيد الحرفي بالنص القانوني أمرا مطلوبا في ذاته.

-تبذيرالامكانيات الماديه والمعنويه للجماعة المحلية.

-بروزه الانتهازية في العلاقات بين المنتخبين فيما بينهم او في العلاقة مع المواطنين من أجل خدمة المصالح الخاصة.

-التحايل على القانون بمختلف الوسائل من أجل إيجاد منافذ للتلاعب بالمال العام.

-تعطل المشاريع وانحرافها عن وجهتها الحقيقية وفي بعض الأحيان تبقى عبارة عن هيكل لا نفع منها.

-إنجاز مشاريع وهياكل لا تقدم أي خدمة لمواطني المجتمع المحلي.

-التحايل على القانون بمختلف الوسائل من أجل إيجاد منافذ للتلاعب بالمال العام.

-تعطيل المشاريع وانحرافها عن وجهتها الحقيقية وفي بعض الأحيان تبقى عبارة عن هياكل لا نفع منها.

-إنجاز مشاريع وهياكل لا تقدم أي خدمة لمواطني المجتمع المحلي.

- تبذير أموال المشاريع وتناسي ظاهرة الرشوة والفساد الإداري وسرقة المال العام.

-سيطرت نوعية العنصر البشري الضعيف في المستوى الخبرة والكفاءة والجدارة وما يترتب على هذه النوعية على الأداء الوظيفى.

-سوق استثمار الموارد المتاحة للجامعة المحلية بما يخدم مواطني المجتمع المحلي.

-نشوب الصراعات واللامبالاة والإهمال لدى العنصر البشري المكون للجماعة المحلية

سابعا: الإطار المعرفي للبحث:

معوقات التنمية السياحية والاستثمار السياحي في مصر

١:نشاط السياحة فى مصر قبل وبعد الثورة ٢٥ يناير ٢٠١١:

أ- تزايد نشاط السياحة قبل ثوره ٢٥ يناير٢٠١٢

وفقا لبيانات البنك الدولي والهيئة العامة للاستعلامات شهد عام ٢٠٠٧ نموا كبيرا في قطاع السياحة سواء على الصعيد عدد الزائرين او واردات القطاع استقبلت البلاد بنهاية ديسمبر٢٠٠٧ نحو ١١.١ مليون سائح بزيادة قدرها٢٢.١ % عن سنة ٢٠٠٦.

وعلى صعيدي نمو إيرادات السياحة فقد شهدت القطاع نموا كبيرا حيث اظهرت البيانات ان ايرادات مصر من السياحة ارتفعت بنسبه٣٩% الى ٢.٦ مليار دولار في الربع الأول من عام٢٠٠٨ بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام٢٠٠٧. وسجلت الإيرادات السياحية خلال الأشهر التسع الاولى من العام المالي٢٠٠٧/٢٠٠٨ نحو٨.٢ مليار دولار صعودا عن ٦.٢مليار دولار خلال الفترة المناظرة من السنة المالية السابقة. وساهمت الفنادق والمطاعم السياحية بنحو٤٣.٧ مليار دولار جنيه من الناتج المحلي عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ منها ٥١١ مليون جنيه مساهمة القطاع العام و نحو٢٢٥ مليار جنيه مساهمة القطاع الخاص.

وقدر البنك الدولي عدد العاملين بالقطاع سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في مصر مع نهاية عام٢٠٠٧ بنحو ٢.٥ مليون بما يمثل ١٣% من القوى العاملة في البلاد وتعد السياحة كمصدر مهم لدعم سوق العمل وتخفيض نسبة البطالة حيث تشير تقديرات حكومية إلى أن كل مليون سائح إضافي يوفرون ٢٠٠ ألف فرصة عمل جديدة.

وشهدت الفترة من يوليو ٢٠٠٧ وحتى مارس ٢٠٠٨ نموا ملحوظا في مؤشرات صناعة السياحة حيث بلغ عدد السائحين الزائرين لمصر ٩.١مليون سائح مقابل ٧.٢مليون سائح في الفترة نفسها قبل عام بزيادة قدرها ٢٦.٥% وهو ما انسحب على فترة إقامة السائحين بالبلاد.

وتشير الاحصاءات الى ان الشهور التسعة الأولى من العام المالي٢٠٠٧/٢٠٠٨ لتسجل٩٦.٧ مليون يوم بزيادة ٣٣%عن الفترة المناظرة من العام المالي السابق له.وتوضح الإحصاءات ارتفاع عدد الليالي السياحية التي قضاها السائحون في مصر خلال الربع الثالث من العام المالي٢٠٠٧/٢٠٠٨ لتسجل ٣١.١ مليون ليلى مقارنة بنحو٢٢.٣ مليون في الفترة نفسها من العام المالي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بزيادة قدرها٤٠%.

وتعني الارقام السابقه زياده معدلات حركة السائحين ولياليهم السياحية فقد ارتفع متوسط إقامة السائح من نحو٩،٨ ليالي خلال الربع الثالث من العام المالي٢٠٠٦/٢٠٠٧ الى١٠ ايام في نظيرها فى العام المالي٢٠٠٧ /٢٠٠٨(للهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٥).

ب- تراجع نشاط السياحة بعد الثوره٢٥ يناير ٢٠١١

بمقارنة نشاط السياحة قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ملاحظ تراجع حجم العاملين بالقطاع السياحي خلال الفترة من عام٢٠١٢ الى٢٠١٥ وانخفاض أجور العمالة الدائمة باجمالى ٧٠مليون جنيه وهجره ٧٠%من الأيدي المدربه وذلك بسبب قيام بعض الشركات السياحية المحلية بتسريح العمالة بالإضافة إلى استغناء بعض المنشآت السياحية عن العمالة المؤقتة.

ويمكن القول إن عام٢٠١٣ هو الاسوأ للسياحه منذ الذروه٢٠١٠، وذلك شهده من تتابع الأحداث السياسية والأمنية المتعلقة باستقرار الدولة مما اضطر بعض الدول الاجنبيه و خاصة الدول الاوروبية الى حظر السفر إلى مصر، فانخفضت إشغالات الفنادق وتم إلغاء الحجوزات مما أدى إلى التوقف التام لبعض الانشطة السياحية فانعكس ذلك على العمالة الدائمة والمؤقته اى المنتظمة وغير المنتظمة بوجه عام. وانخفضت أجور العمالة الدائمة في قطاع السياحة بإجمالى ٧٠ مليون جنيه وقامت بعض الشركات السياحية المحلية بتسريح العمالة بالإضافة إلى استغناء بعض المنشآت السياحية عن العماله المؤقتة وخفض أجور العمالة الدائمة بإجمالى ٧٠ مليون جنيه فضلا ٧٠%عن أن هجرة من العمالة السياحية لمدربه عملها عقب هذه الأحداث وذلك لتدني الايرادات. حيث عاش القطاع السياحي مأزقا كبيرا حيث أن العمالة الموجودة حاليا غير مدربه بالقدر الكافي وقد قررت البقاء لعدم قدرتها على إيجاد بديل عمل آخر فقد كان لدينا ٣.٥ ملايين عامل في القطاع منهم هجر النشاط سواء بالتصريح او بالاختيار الإجباري بين خفض الأجور أو الرحيل.

وتشير إحصائيات السياحة عام ٢٠١٤ إلى أن السياحة المصرية حققت تقدما بنهاية العام١٠ بلغ ملايين سائح مقابل ٩.٥مليون سائح بنهاية عام ٢٠١٣كما حقق القطاع السياحي عائدات بلغت ٧.٥مليار دولار خلال عام٢٠١٥ مقابل ٥.٩ مليار دولار في عام ٢٠١٣ بنسبة ارتفاع٢٧%. وذلك بعد الاستقرار الذي شهده الوضع السياسي والأمني ولا سيما خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٤ ورفع حظر الدول الأوروبية عن معظم المناطق السياحية المصرية وكان عام٢٠١٠ الذي يمثل عام الذروة السياحية المصرية الاعلى في تحقيق إيرادات محققا ١٢.٥ مليار دولار(الهيئة العامة للاستعلامات ،٢٠١٥).

ج- تذبذب حجم العمالة في قطاع السياحة

حجم العمالة في مصر تأثرت بالأحداث السلبية التي مرت بها البلاد داخليا ودوليا بالإضافة إلى التأثير بنمو هيكل العمل بصفة عامة ونمو القطاعات الاقتصادية المختلفة مما أثر في حجم العمالة في قطاع السياحة وطي ذلك من خلال المراحل الآتية(الهيئة العامة للاستعلامات ،٢٠١٥) :

-المرحلة الأولى: شهدت هذه المرحلة التي استمرت من عام ٢٠٠٠الى٢٠٠٤ انخفاضا كبيرا في نسبة عدد العاملين في قطاع السياحة من إجمالي عدد العاملين في مصر حيث تراوحت ما بين٣% و ٣.٨% ذلك

راجعا إلى ما شهدته هذه الفترة من أحداث جسيمة على المستوى المحلي والدولي بما فيها الأحداث الإرهابية في مصر وأحداث سبتمبر ٢٠٠١ هذا بالإضافة إلى بدء ظهور أنشطة اقتصادية جديدة مثل أنشطة الاتصالات ونمو في أنشطة الخدمات المالية.

–المرحلة الثانية: استمرت هذه المرحلة من عام٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨وقد شهدت ارتفاعا ملحوظا في نسبة عدد العاملين في قطاع السياحة إلى إجمالي عدد العاملين في القطاعات الأخرى وتراوحت النسبة بين٤.٦،٨.٥% بالإضافة إلى استحواذ قطاع السياحة على المرتبة الرابعة من حيث القدرة على توليد فرص عمل جديدة قد تصل الى ١٢% وهو ما يؤدي الى ارتفاع معدل الانفاق على السلع والخدمات.

–المرحلة الثالثة: واستمرت هذه المرحلة من عام ٢٠٠٩حتى ٢٠١١ استمر نمو قطاع السياحة من حيث قدرته على استيعاب العمالة حيث بلغ ذورته بمعدل وصل ١٢.٦ % من مجموع القوى العاملة خاصة في عام٢٠١٠ .

–المرحلة الرابعة: استمرت هذه المرحلة من ٢٠١٢حتى٢٠١٤ تراجع فيها معدل التشغيل مما انعكس على قطاع السياحة بالسلب ومن ثم تراجع حجم العمالة لدى هذا القطاع وذلك راجع إلى تأثير ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١وما يعاقبها من أحداث عنف وعدم استقرار وصولا الى ٣٠ يونيو٢٠١٣.

٢– السياحه في ظل الأزمة الكورونا:

أ–وضع السياحة في العالم

لا يمكن دراسة وضع قطاع السياحة في مصر بمعزل عما يحدث في العالم لذلك كان من الضروري متابعة ما طرأ على السياحة عالميا. فقد بلغ إجمالي خسائر قطاع السياحة عالميا منذ بداية ظهور الفيروس نحو١٥ مليار دولار أمريكي إلى خسائر قطاع الطيران والتي قدرت بحوالي٧ مليار يورو. قدرت منظمة السياحة العالمية أن عدد السياح عالميا انخفض عام٢٠٢٠ بنسبة تتراوح بين ١% و ٣% بدلا من نمو يتراوح بين ٣%و ٤% كما كان متوقعا لعام ٢٠٢٠ مما أسفر عن خسائر في الإيرادات السياحة العالمية ما بين٣٠ و٥٠ مليار دولار وأن أكثر الوجهات السياحية المتضررة هي الوجهات السياحية في منطقة آسيا والتي تقدر خسائرها بحوالي٧ مليار دولار امريكي حتى آخر بيان صدر عن المنظمة.

ب–وضع السياحة في مصر

بشكل عام لا توجد أرقام دقيقة معلنة حتى الآن بشكل مدى تأثير قطاع السياحة في مصر بانتشار الفيروس حيث يتم الاعلان عن انخفاض نسبه٧٠– ٨٠% في الحجوزات الجديدة للوجهات المصرية خلال الاسبوع الثاني من شهر مارس مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.ويرتبط التأثير على جانبي العرض

والطلب المرحلة التي نحن بصددها من دوره اللازمة ،وعلى ذلك يمكن أن تتبع خمس مراحل زمنية وكان لدوره الأزمة . وفيما يلي وصف موجز لكل مرحلة (المركز المصري للدراسات الاقتصادية،٢٠٢٠):

المرحلة الأولى :ظهور الفيروس

شهدت بداية الأزمة وتفاقمها في الصين فقط ولم يتأثر باقي العالم ومنها الدول الأوروبية والدول العربية بالأزمة بعد.

المرحلة الثانية: بداية الانتشار

انتشار واسع للفيروس عالميا وتأثرت الدول الأوروبية بشدة به وبدأت الدول العربية في التأثير مع نهاية شهر فبراير وبادرت باتخاذ تدابير احترازية منعا لانتشار الفيروس.

المرحله الثالثه: تفاقم المشكلة

تفاقم الوضع في العالم و اجراءات مشددة في الدول العربيه والاوروبيه وخاصه السعوديه وصفا كم كبير للأزمة في ايطاليا وبدايات انحسار الفيروس في الصين و بداية انتشار الفيروس في الولايات المتحدة الأمريكية.

المرحلة الرابعة :انحسار الأزمة

بداية التعافي من الفيروس عالميا بدأت من الصين ويتوقع أن تليها الدول الأوروبية وأخيرا الدول العربية والولايات المتحدة.

المرحلة الخامسة: التعافي

التعافي الكامل بشكل تدريجي لجميع الدول ومنها الدول العربية وإن كان يتوقع تأخر تعافى الاخيره بحكم قوة تأثيرها بالاقتصاد العالمي وضعف تأثيرها فيها.

من المؤكد أن أي انخفاض في الإيرادات السياحية يعني تراجع أحد أهم موارد النقد الأجنبي و حدوث عجز في ميزان المدفوعات و الاحتياطي من النقد الاجنبي وذلك بافتراض ان باقي موارد النقد لم تتغير، وهذا افتراض غير واقعى وبالتالي من المتوقع أن يكون التأثير أعنف من ذلك في ظل التشابكات ما بين القطاعات و التأثيرات السلبية المتوقعة عن باقي مصادر النقد الأجنبي الاخرى كما سيكون حجم العجز في ميزان المدفوعات وفي الاحتياطات اكبر. يتطلب ذلك ضرورة توجيه الدولة جهودها للحفاظ على الصادرات والاستثمارات بشكل عام.

ج–أوجه الضعف المؤسسي التي كشفتها الأزمة

كشفت الأزمة عن وجود اختلالات مؤسسيه فيما يخص قطاع السياحة في مصر وفيما يلى بعض من أوجه الضعف التي كشفتها الأزمة(المركز المصري للدراسات الاقتصادية،٢٠٢٠):

-الخلط في الاختصاصات بين وضع السياسات وتنفيذها ومتابعة أداء القطاع.

-تعدد جهات الإشراف على المنشآت السياحية (نحو٣٢ جهة)وضعف التنسيق بينها.

-عدم وضوح الرؤية الخاصة بلجنة الأزمات .

-عدم وجود استراتيجية مستدامة للقطاع لا تتغير بتغير القيادات في وزارة السياحة وتكون بالتعاون مع خبراء القطاع.

-الافتقار الى منظومة دقيقة لمتابعة الأداء لعناصر الاستراتيجيات المعلنة والقرارات الصادرة.

-عدم توافر قاعدة بيانات خاصة بالقطاع أو تأخرها في النشر الرسمي.

-ضعف مستوى العديد من الفنادق المصريه خاصه الى الاربع والثلاث نجوم منها.

٣ - مشكلات الإرهاب في مصر:

الانفلات الأمني وحالة الفزع الأمني التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير والواضحه أيضا في معظم أنحاء البلاد نتيجة لانتشار المظاهرات والاعتصامات وأعمال العنف والبلطجة علاوة على الفتن الطائفية بين عنصري الأمة، هذا مما أدى إلى حظر بعض الدول لمواطنيها من زيارة مصر.

كما شهد عام ٢٠١٥عددا من الأحداث الإرهابية التي أثرت على القطاع السياحة ابرزها حادث معبد الكرنك واغتيال النائب العام المستشار/ هشام بركات والذي تبعه تفجير القنصلية الإيطالية بوسط القاهرة. أعقبه مقتل ١٢سائحا مكسيكيا على يد قوات من الجيش والشرطة بالخطأ بمنطقة الواحات. ثم سقوط الطائرة الروسية في سيناء، والتي أسفرت عن مقتل ٢٢٤سائحا جميعهم من الروس حيث أعلنت أهم دولتين" روسيا وانجلترا" تعليق رحلتها الى مصر وسحب رعاياها، كما أدى ذلك الحظر إلى وصول نسبة الإشغالات في المناطق السياحية الى أدنى مستوى لتبلغ ١٠-١٦% وهي نسبة لم تشهدها السياحة المصرية من قبل(الهيئة العامة للاستعلامات،٢٠١٥).

كما اتفقت بعض الآراء بنسبة ٦.٨% على ان الاعلام له دور هام في ارتفاع وانخفاض معدلات السياحة حيث تجد أن التهويل الاعلامي او الاعلام الكاذب من بعض المحطات يؤدي الى الى تخوف السائحين وبالتالي الى انخفاض المعدل السياحي وعلى العكس إذا ما تم التسويق الجيد للسياحة المصرية بكل انواعها سيكون هذا عامل للجذب السياحي لمصر وبالتالي ارتفاع المعدل السياحي المصري.

ولا شك أن تداعيات تحطم الطائرة الروسية في سيناء على الاقتصاد المصري كانت خطيرة للغاية على الاقتصاد القومي بوجه عام، وعلى اقتصاد السياحة بوجه خاص، فقد تضررت بشده جراء هذا الحادث. لان السياح الروس كانوا يشكلون النسبة الاكبر بين السياح الاجانب القادمين الى مصر وخاصة في العامين الآخرين. لان عدد السياح الروس الذين قدموا في الى مصر في ٢٠١٤بلغ حوالي ثلاث ملايين وهو عدد كبير بالمقارنة بالسياح من جنسيات اخرى ان الاقتصاد المصري الذي يعاني منذ سنوات طويلة

كان في حاجة الى جذب المزيد من السياح بينما جاء حادث الطائرة ليؤثر سلبا على محاولات تنشيط قطاع السياحة المصرية.

كما أن حادث الطائرة الروسية وقع أيضا في سيناء وهو من شأنه أن يزيد من خسائر الاقتصاد المصري لأن السياح الروس تحديدا كانوا يفضلون ممارسة رياضة الغوص في منتجعات جنوب سيناء الطائرة الروسية المنكوبة من طراز "إيرباص A٣٢١ " وهي تابعة لشركة" كولافيا" الروسية وكان على متنها ٢١٧راكبا بالإضافة إلى طاقمها المكون من سبع افراد.وتحطمت الطائرة وهي في رحلتها من مدينة شرم الشيخ المصرية إلى مدينة سان بطرسبرج الروسية (عامر، ١١ نوفمبر ٢٠١٥).

وقدرت خسائر مصر جراء رحيل السياح الروس والبريطانيين بعد كارثة تحطم الطائره الروسيه بنحو أربع ملايين دولار يوميا حيث تشكل عائدات قطاع السياحة١١.٥% من إجمالي الدخل القومي.

وذكرت وكالة "تاس" الروسية نقلا عن وزاره السياحه المصريه ان حظر الرحلات الجوية الروسية إلى مصر وإخلاء مواطني روسيا وبريطانيا الذين يشكلون نحو٧٠% من إجمالي عدد السياح و تكبد قطاع السياحة المصرية ما يصل الى اربعة ملايين دولار يوميا. حيث تحتل روسيا المركز الأول في قائمة الدول المصدرة للسياحة إلى مصر، حيث بلغ عدد المواطنين الروس الذين قصدوا مصر بهدف السياحة عام ٢٠١٤نحو ٣.١٦ ملايين سائح، تليها بريطانيا وتأتي ألمانيا في المرتبة الثالثة. ويوجد في مصر أكثر من ١٥منتجعا ويعد منتجع شرم الشيخ الاكثر شعبية ويعمل نحو٥٠% من القطاع السياحي في هذا المنتجع بفضل السياح الروس(موقع العربية الالكتروني، ٩/١١/٢٠١٥).

وشكل السياح الروس في عام ٢٠١٤نحو٣١% من إجمالي عدد السياح الذين زاروا مصر. وقاموا بتوفير عائدات لمصر تقدر ١.٩ مليار دولار، ما يعادل ربع إيرادات مصر من العملة الأجنبية خلال عام ٢٠١٥. ويبلغ متوسط إنفاق السائح الروسى في مصر نحو ٥٧دولار يوميا مقابل ٧٠دولار للسائح البريطاني لذلك تسبب الحادث في تفاقم أزمات في قطاع السياحه المصريه.

كما شهدت قطاع السياحة أزمات خانقة خلال السنوات الماضية حيث أن أصحاب الفنادق والمنتجعات السياحية في المدن والاماكن السياحية يعلقون آمالهم على موسم الشتاء لتعديل أوضاعهم وتقليص أزماتهم خاصة أن العائد لا يوازي نصف إجمالي تكلفة التشغيل في ظل استمرار جميع الشركات في تقديم عروض بأسعار تنافسية لا تحقق أي ربح لأصحاب الفنادق والمنتجعات السياحية أن حجم الخسائر الاقتصادية التي تكبدتها مصر خلال فترة الاحتجاجات والاضطرابات السياسية التي تعم البلاد بما يتراوح ما بين ٥٥و ١٠٠مليار جنيه لان تلك الخسائر قد تتضاعف خاصة مع التوقف العديد من القطاعات الحيوية ومنها السياحة والخدمات المالية.

ولا شك أن هناك احتمالية لخروج بعض الاستثمارات الأجنبية من السوق. حيث غادر البلاد بالفعل خلال هذة الأزمة نحو مليون سائح في ذروة الموسم السياحي في مصر. ولا شك أن استمرار الاضطرابات السياسية سيؤثر في عدد السائحين الوافدين الى البلاد وكذلك على الفترة التي سيقضونها مشيرا الى ان ناقص عائدات السياحة سيتطلب دعما إضافيا في الموازنة الدولة. وغنى عن البيان أن السياحة وتحويل المغتربين المصريين مصدرين رئيسين للعمله الصعبه في مصر أكبر بلد عربي من حيث عدد السكان.

وهناك نوعين من التكلفة الأولى يمكن استرجاعها والمماثلة في أسعار الأصول الحقيقية والمباني والعقارات الى جانب الأصول المالية والاسهم والسندات التي ستعود الى طبيعتها بمجرد ان تستقيم الامور، والثانيه لا يمكن تعويضها والخاصة بفترة الاحتجاجات والتي تسببت في توقف النشاط الاقتصادي بدرجة كبيرة وقد تكبدت مصر خسائر اقتصاديه ضخمه الى جانب شلل في عملية إنتاج السلع والخدمات ناهيك عن توقف أنشطة الإنترنت والاتصالات وتعليق تداولات البورصه وشل حركة النقل والسياحة الى جانب اعمال السلب والنهب التي اندلعت في معظم أنحاء مصر، بالإضافة إلى أن إجمالي الخسائر الاقتصادية التي تكبدتها مصر تتراوح ما بين ٥٥و ٦٠مليار جنيه خلال فترة الاحتجاجات مرجحا ارتفاع تلك الخسائر الى ما يقرب من ١٠٠مليار جنيه في حالة استمرار التوترات السياسية.

وقد شهد القطاع السياحي خروج عدد كبير من السياح بلغ نحو مليون سائح من مصر الى جانب الغاء الرحلات وانخفاض إشغالات الفنادق والقرى السياحية وهو ما دفع القطاع لفقد ما يزيد على ١.٥ مليار جنيه خلال أيام.كما شهد قطاع الطيران المدني أيضا بالعديد من الخسائر بعد إلغاء العديد من الرحلات من بعض حادثة الطائرة الروسية المنكوبة،

كما ان محافظه شمال سيناء تصدرت خريطة العنف السياحي في مصر ب ٣٨حادث عنف، ومعظم الهجمات كانت مسلحة ومن ثم جاءت محافظة القاهرة في المركز الثاني ب ٣٢حادثة تليها الجيزة ب ٣٠حادثة، وجاءت محافظة الإسكندرية في المركز الرابع بعد بعدما شهدت ٢٩حدثا، تليها المنوفيه ب ١٩حادثا ثم الشرقيه والدقهليه ب ١٩حدثا بكل منهما. إن أكثر قطاعات تعرضا لخسائر فادحة كان من نصيب قطاع السياحة حيث خسرت أكثر من ٦٠مليار جنيه وتسريح أكثر من ثلاثة ملايين يعملون في السياحة بشكل مباشر وثلاثة ملايين مثلهم يعملون ويستفيدون من السياحة بشكل غير مباشر(المصرى،١/٣/٢٠١٦).

٤-المعوقات الاقتصادية:

يؤثر الأداء العام للاقتصاد الكلي في مصر بشكل مباشر على عملية جذب الاستثمارات نتيجة للتقلبات الاقتصادية المتمثلة في زيادة معدلات التضخم بصورة كبيرة وزيادة العجز في الموازنة العامة كنسبة

من الناتج المحلي الإجمالي وعدم استقرار أسعار الصرف الجنيه مقابل الدولار أدى ذلك الى عدم جاذبية مناخ الاستثمار المصري

(مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار فبراير٢٠٠٥).

ويتضح ضعف مؤشرات الاقتصاد المصري من حيث قيمة الناتج المحلي الإجمالي حيث يتم تصنيف مصر من قبل البنك الدولي بأنها من الدول منخفضة الدخل المتوسط بالإضافة الى معدلات التضخم المرتفعة التي وصلت إليها ولم تظهر المعدلات المرتفعة من التضخم في الإحصاءات الرسمية إلا في عام ٢٠٠٥/ ٢٠٠٤ حيث تم اتخاذ أساس واقعي لقياس معدلات التضخم بتغيير الوزن النسبي للسلع الداخلة في قياسه وفقا للارقام القياسيه لمتوسط أسعار الحضر بالإضافة إلى ضعف إنتاجية العامل المصري وذلك من الامور الغير مشجعة على الاستثمار في مصر.

كما أن صغر حجم السوق وعدم توافر مراكز التسويق وعدم فعاليتها ويرجع ذلك الى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حيث أن مصر تقع في فئة الدول منخفضة الدخل المتوسط مما يعني دفع القوى الشرائية في الاقتصاد المصري.

وانخفاض جودة المدخلات الإنتاج وارتفاع الرسوم الجمركية على المستورد منها حيث ان اغلب المستلزمات والانتاج مستورده فتتأثر أسعارها بهذه الرسوم أسعار صرف الجنيه بالعملات الأجنبية.

٥-المعوقات التمويلية:

تعتمد مشروعات الاستثمار السياحي على القروض البنكية بشكل عام وبنسب تتراوح ما بين٤٠-٦٠% في معظم الاحيان وذلك لاستكمال الانشاءات والتجهيزات ولذلك تقوم الهيئه العامه للتنميه السياحيه بإصدار خطاب دعم مالي لشركات الاستثمار السياحي المخصص لها مواقع سياحية من خلال الهيئة شريطة أن يتجاوز المنفذ الفعلي لعناصر مكونات المشروع المقترحه عن٢٥% على الموقع الا انه يوجد العديد من العقبات التي تخفض درجة المرونة في المعاملات الجارية بين المستثمرين السياحيين والبنوك العاملة في مصر وتتمثل أهم هذه العقبات فيما يلي:

- ارتفاع تكلفة الإقراض حيث تغالى البنك في سعر الإقراض عند احتساب فوائد التأخير على بعض المشروعات السياحية الأمر الذي يدعم أهمية التفاوض مع القطاع المصرفي لإعادة جدوله الديون وتقديم تسهيلات في الاقتراض للمستثمرين الجديدين في القطاع السياحي .

- عدم رغبة البنوك في تمويل المشروعات السياحية حتى عندما يكون معدل التمويل الذاتي الى القروض مقبول بالمعايير العامة والسبب هو الخوف من ارتفاع درجة المخاطرة في المشروعات السياحية وتفضيل البنوك إقراض أصحاب النشاط التجاري والصناعي المضمون نسبيا،وفي الحالات التي حصل فيها مستثمرون في النشاط السياحي على تمويل مصرفي فإن متوسط مدة القرض لا تزيد عن سبع سنوات وهي مدة غير كافية

للمشروعات التي قد تواجه خسائر في الأجل القصير أو تقلبات في ارباحها وفي حالات كثيرة لا تحقق المنشأة السياحية والفندقية أرباحا صافية فوق تكاليف الاستثمار الثابت قبل فترة طويلة فعلا.

– عدم وجود نظام للحوافز لدى البنوك للسداد المبكر للقروض التي يحصل عليها المستثمرين في المجال السياحي مثل إلغاء التكلفة الاضافية أو جزء منها.

– رفض فكرة إنشاء بنوك متخصصة لتمويل المشروعات السياحية والسبب في ذلك والاعتقاد بأن تلك البنوك قد تتعرض للخسارة والإفلاس في حالة انخفاض النشاط السياحي لأي سبب.

– مغالاة بعض المستثمرين في طلبات التمويل لعدم دقة الدراسات الجدوى مما يؤدي إلى فشل تمويل تلك المشروعات او تعثر المقترض على الوفاء بالالتزامات المالية تجاه البنك.

– البيروقراطية وكثرة إجراءات٠ الائتمان في بعض البنوك مما يعطل المستثمر في الحصول على التمويل في الوقت المناسب بالإضافة الى نقص وعي البنوك لطبيعته ومتطلبات المشروعات السياحية وأسلوب إدارتها(دسوقى،٢٠٠٩ :١١١).

٦–المعوقات التشريعية:

يؤدي عدم وضوح التشريعات السياحية أو عدم ملائمتها للنشاط او تعاقد الإجراءات الخاصة بتنفيذها الى الاساءة مناخ الأعمال والاستثمار السياحي يؤدي الى تخلف السياحة عن أداء دورها في الاقتصاد القومي وبالنظر الى القوانين والقرارات المتصلة بالسياحة في مصر نجد أن هناك عدة معوقات التشريعية وتتمثل فيما يلي:

– التداخل بين التشريعات السياحية وقوانين المحال العامة والملاهي والآداب والغش واليانصيب والملاحة الداخلية والمراسي وتنظيم الرسو في المياه الداخلية وحماية نهر النيل والمجاري المائية من التلوث وحماية الآثار وغير ذلك ومن ثم قد تواجه المنشآت السياحية بأحكام تصدر ضدها بالغلق او الازاله استنادا الى ما منحه المشروع من صلاحيات للمسؤولين عن الأنشطة الأخرى المتداخلة مع النشاط السياحي(وزارة السياحة :١١٣) بالاضافة الى ان بعض النصوص القوانين غير مواكبة للعصر وتحتاج إلى تعديل مثل نصوص قانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ وخاصة المادة الأولى التي تتولى تعريف المنشأة الفندقية و المنشات السياحية.

– المشكلات الإدارية الناتجة عن تعدد جهات الاختصاص أو عدم تحديد مسؤولياتها بدقه مثل عدم وضوح في تحديد اختصاصات الحكم المحلي والهيئه العامه للتنميه السياحيه فيما يتعلق بأراضي الاستثمار السياحي بالإضافة الى تعقد الإجراءات التي تواجه المستثمرين في إصدار ترخيص المنشأة السياحية وفي تسجيل الأراضي المخصصة للاستثمار السياحي فهناك نحو ٢٠ جهة رسمية لها مسؤوليات اشرافية على المنشآت السياحية مما يعرقل النشاط ويزيد التكاليف التي تتحملها المنشأة فهناك الجهات الإدارية لوزارة السياحة

والشرطة السياحية ومصلحة الضرائب ووزارة الصحة وسلطات المرافق العامة وغيرها. وهذه المشكلات بلا شك تسيء الى مناخ الاستثمار السياحي.

– تطبق الضريبة مبيعات على البضائع المستوردة اللازمة للمنشآت الفندقية على قيمة الجمرك الاصليه غير المنخفضة مما يؤدي الى ارتفاع تكاليف المشروع الفندقي وتقليل فعالية وتأثير الإعفاء الجمركي الوارد بقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧.

– معارضة المستثمرون في القطاع السياحي لقانون الضريبة العامة على الدخل رقم ٩١ لسنة٢٠٠٥ والذي نص على الغاء الاعفاءات الضريبية المقررة بموجب قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ في مقابل تخفيض الضريبه المقرره على الدخل من ٤٠% الى ٢٠% بالنسبة للأنشطة الخدمية والصناعيه والتجاريه، حيث يروا ان الاعفاءات التي يتمتع بها قطاع السياحة منذ صدور القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣ هي الباعث الأساسي لتحفيز التنمية السياحية في المدن الساحلية النائية وبالتالي الى زيادة معدلات النمو السنوي لقطاع السياحة في الدولة (مقال الاتحاد المصري للغرف السياحية،٢٠٠٥: ١٩).

٧–المعوقات التنظيمية:

تتضمن هذه المعوقات ما يتعلق بإجراءات الهيئه العامه للتنميه السياحيه المتعلقة بالضوابط والإجراءات الخاصة بالضوابط التنظيمية للارتباط مع الشركات التنمية والاستثمار السياحي وتخضع القواعد والشروط المنظمة لإدارة واستغلال التصرف بالأراضي المخصصة للهيئة العامه للتنميه السياحيه لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم٢٠٩٨ لسنة ١٩٩٥ وتنقسم إجراءات تخصيص مواقع التنميه السياحيه التابعه للهيئه العامه للتنميه السياحيه الى المرحلتين التاليتين:

المرحله الاولى: إجراءات تخصيص الأراضي قبل عام٢٠٠٨:

وتتم إجراءاتها وفقا لما يلي:

١– يتقدم المستثمر بطلب الى الهيئه العامه للتنميه السياحيه بتخصيص موقع لإقامة مشروع سياحي بنمط التنمية المحددة مساحة أقل من٥٠٠ الف م . أو نمط التنمية المتكامل مساحه اكثر من٥٠٠ الف م . ويقوم باستيفاء النموذج المعد بالهيئة.

٢– يتم تقييم الطلب المقدم وفقا للشكل القانوني والفكره التخطيطي لعناصر ومكونات المشروع والخبرات الفنية وسابقة الأعمال والتكاليف الاستثمارية من خلال تقييم الأوزان النسبية لعناصر الطلب وفي ضوء تلك العناصر يتم التقييم النموذج المقدم واختيار أفضل العروض التي تحقق ما يلي:

– المشروعات الجاذبة لرؤوس الأموال العربية والأجنبية باعتبارها هدف من أهداف التنمية.

– مشروعات لاستكمال المراكز السياحية باعتبارها وحدة التخطيط السياحي.

– مشروعات تنمية الظهير الخلفي لمناطق التنمية السياحية بما يحقق تجمعات عمرانية متكاملة.

– المشروعات التي تهدف إلى تقديم منتج سياحي متنوع.

وتقوم الهيئة بعرض الطلبات على مجلس اداره الهيئه وحالة الموافقة تصدر الهيئة التخصيص المبدئي للمشروع.

٣– يتعين على المستثمر القيام بما يلي لإتمام مرحلة التخصيص المبدئي مع الأخذ في الاعتبار الموافقة المبدئية على المشروع تسري لمدة خمسة أشهر اعتبارا من تاريخ صدورها وتستمر او تسقط تلقائيا دون الحاجة الى تنبيه او انذار في ضوء مدى التزام المستثمر بالنواحي المالية والفنية والقانونية:

– الانتهاء من تسجيل و تأسيس وإشهار الشركه المساهمه المصريه التي سوف تضطلع بتنفيذ المشروعات وفقا لعناصره ومكوناتها الاستثمارية وراس ماله المصدر وهيكلة التمويل من خلال موعد أقصاه خمسة أشهر من تاريخ صدور الموافقة المبدئية على المشروع ويؤخذ في الاعتبار أن لا يقل رأس المال الشركة المصدر عن٥٠% من التكلفة المقدرة للمشروع.

– الالتزام بالمساهمة في تأسيس شركة مصرية لإدارة عمليات التنمية وتنفيذ مرافق البنية الأساسية المتكاملة بصورة جماعية في المركز السياحي إذا رأت الهيئة وذلك للإسراع بالمعدلات التنمية وتكامل المشروعات حيث انه يتم تدبير مرافق البنية الأساسية للمشروع ذاتيا.

– استصدار الموافقة الأمنية على الموقع والمشروع والالتزام بما تقرره وزارة الدفاع بشأن مقابل تحسين وتطوير مستوى الخدمات الأمنية بمنطقة المشروع.

– تقديم الرسومات الهندسية النهائية للمشروع وفقا للضوابط الفنية للهيئة والجدول الزمني لمراحل تنفيذ المشروعات تمهيدا لاعتمادها وكذا تقديم دراسة الأثر البيئي للمشروع خلال موعد اقصاه ثلاثة اشهر من تاريخ التوقيع على محضر استلام الموقع هذا ويراعي ان يتم اعداد هذه الرسومات وفقا لقرار وزارة السياحة رقم٨٠ لسنة ١٩٩١ بشأن قواعد توصيف وتقييم القرى السياحية.

– سداد نسبة ٢٧ % من ثمن الأرض تحدد ثمن المتر المربع من الأراضي المخصصة بطريقة البيع بالدولة الأمريكي واحد للمتر المربع ويصل الى ١٠ دولار للمتر المربع في بعض المواقع وفقا لقرار مجلس الهيئة (ويتم السداد بالدولار الأمريكي او ما يعادله بالجنيه المصري مقوما بسعر السوق المصرفية وقت السداد).

– يتم سداد باقي الثمن الأرض من قيمة الموقع على سبعة اقساط سنويه متساويه يبدأ استحقاق اولها بعد ثلاث سنوات من تاريخ إصدار قرار التخصيص النهائي للموقع بفائدة بسيطة قدرها ٥% مستحقة على الجزء المؤجل من ثمن الأرض اعتبارا من تاريخ التخصيص النهائي.

المرحلة الثانية: إجراءات تخصيص الأراضي بعد عام ٢٠٠٨:

تم تعديل إجراءات تخصيص المواقع السياحية الخاضعة لولاية الهيئة العامه للتنميه السياحيه

وذلك بتطبيق نظام المزايدة وفقا لاعلى الاسعار و بالاظرف المغلقة لعدد من المواقع السياحية التي تقوم الهيئة بطرحها في مناطق البحر الأحمر وخليج العقبة ورأس الصدر والعين السخنه ويتم اتباع نفس الإجراءات السابقة للشركات التي تم ترسية المواقع لها.

ثامنا:الإجراءات المنهجية للبحث:

١- منهج البحث:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة وللإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية قامت الباحثة باستخدام منهج المسح الاجتماعي الذي يعتبر من أشهر مناهج البحث وأكثرها استخداما في الدراسات الوصفية خاصة وأنه يوفر الكثير من البيانات والمعلومات عن الدراسة، ويعتبر المسح أكثر طرق البحث الاجتماعي إستعمالا، وذلك لأننا بواسطته نجمع وقائع ومعلومات موضوعية عن ظاهرة معينة او حادثة مخصصة أو جماعة من الجامعات أو ناحية من النواحي (صحية، تربوية، اجتماعية....الخ)

ولدراسات المسح الاجتماعي ميزة أساسية كونها تمثل أسلوبا ناجحا في دراسة الظواهر والأحداث الاجتماعية والتي يمكن جمع معلومات وبيانات نوعية وكمية عنها وفي كونها وسيلة لقياس أو إحصاء الواقع لوضع الخطط وتطويرها. أي أن منهج المسح الاجتماعي يتناسب مع الدراسة الكمية للظاهرة الاجتماعية. لذلك يتناسب هذا المنهج مع دراستنا الحالية حيث اعتمدنا على المسح بالعينة وذلك لإمكانية الحصول على نتائج مماثلة ويمكن تعميمها على جميع وحدات مجتمع الدراسة وكذلك اعتمدنا على أداة المقابلة لجمع أكبر قدر ممكن من البيانات الميدانية للوصول الى النتائج التي تحقق أهداف الدراسة.

٢- طرق وأدوات جمع البيانات: اتبعت الدراسة دليل ملاحظة وذلك باتباع (طريقة الملاحظة المنظمة) ودليل المقابلة المتعمقة وذلك باتباع(طريقه المقابله) وذلك لجمع أكبر قدر من البيانات الكيفية التي تساعد على التوصل إلى أهداف الدراسة،وقد تم تصميم المقابله ليشمل بالإضافة الى البيانات الأساسية المحاور التالية:

المحور الأول: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لعينة الدراسة:والتي اتضح منها السن والنوع والحالة التعليمية والدخل وعدد المنشآت التي يملكها وتأثيرها في مجال السياحة.

-المحورالثاني :معوقات التنمية السياحية: ويتناول هذا المحور أهم المعوقات التي تواجه التنمية السياحية وأهم الآثار السلبية المترتبة على تلك المعوقات ،و تحديد أهم الوسائل والآليات التي تواجه تلك المعوقات

-**المحور الثالث**: أهم الوسائل والآليات التي التي يمكن الاعتماد عليها في تحقيق التنمية السياحية: ويتناول هذا المحور دور كلا من المستثمرين السياحيين ومدى وعيهم بأهمية السياحة ودور الحكومة الجمعيات الأهلية في الحد من معوقات التنمية السياحية ودورهما في تنشيط العملية السياحية .

٣-**عينة الدراسة**:طبقت الدراسة على عينة عمدية من المستثمرين المحليين(اصحاب المنشأت السياحيه) بعض المسؤولين من القيادات المعنية بالنشاط السياحي والآثار وكذلك بعض المسؤولين عن مؤسسات المجتمع المدني بمدينتي دهب وطابا.

تاسعا:عرض نتائج البحث:

تواجه التنمية السياحية في مصر عدة معوقات تؤثر على نمو هذا القطاع الحيوي، ومن أهم هذه المعوقات:

١- تؤثر التوترات السياسية والأمنية على السياحة بشكل كبير، حيث تتجنب العديد من الدول توجيه مواطنيها للسفر إلى المناطق التي تشهد اضطرابات والتأثير السلبي للأحداث الإرهابية على شعور السياح بالأمان في السنوات الماضية

٢-تحتاج العديد من المناطق السياحية إلى تحسين وتطوير البنية التحتية مثل الطرق، والمطارات، والمرافق الصحية، والتي تعتبر ضرورية لتوفير تجربة سياحية مريحة كما هنا ضعف خدمات المياه والكهرباء والاتصالات في بعض المناطق السياحية.

٣- قلة الجهود المبذولة في الترويج لمصر كوجهة سياحية عالمية تؤدي إلى ضعف الإقبال السياحي. وتحتاج البلاد إلى استراتيجيات تسويق حديثة وفعّالة للوصول إلى الأسواق المستهدفة. وضعف التسويق الفعال للمقاصد السياحية المصرية في الأسواق العالمية.

كما أن هناك حاجة إلى استخدام تقنيات التسويق الرقمي والتواصل الاجتماعي بشكل أكثر كفاءة. غياب الصورة الإيجابية للسياحة المصرية في بعض الأسواق المستهدفة.

٤- جودة الخدمات السياحية في بعض الأماكن قد تكون دون المستوى المطلوب، مما يؤثر سلباً على تجربة السياح.

٥- قد تشكل بعض الإجراءات البيروقراطية واللوائح المعقدة عقبة أمام الاستثمارات السياحية وتطوير المشاريع الجديدة.

٦- يؤثر التلوث البيئي بشكل سلبي على العديد من المناطق السياحية، خصوصاً تلك التي تعتمد على جمال الطبيعة والشواطئ.

٧- ومن المعوقات التي تواجه التنمية السياحية في مصر الاعتماد على السياحة الترفيهية

والتركيز المفرط على السياحة الترفيهية كالشواطئ والأنشطة الترفيهية وكذلك ضعف التنويع في المنتجات السياحية لتشمل أنواعًا أخرى كالسياحة الثقافية والطبيعية.والتأثر الكبير للقطاع السياحي بالتقلبات الاقتصادية والموسمية.

٨- غياب التكامل والتنسيق بين الوزارات والهيئات الحكومية ذات الصلة بالسياحة و ضعف التعاون بين القطاعين العام والخاص في مجال تطوير المنتج السياحي وكذلك الحاجة إلى إطار تنظيمي وتشريعي أكثر فعالية لتنظيم وتطوير القطاع.

٩-التحديات الاقتصادية: يمكن أن تؤثر التحديات الاقتصادية المحلية والعالمية على تنمية السياحة .و قد تؤدي الأزمات الاقتصادية إلى تراجع القوة الشرائية للسياح وتقليل الإنفاق على السفر والترفيه. يتطلب التحسين الاقتصادي وزيادة فرص العمل جهودًا لتعزيز الاستدامة الاقتصادية للقطاع السياحي.

٩- السلامة الصحية والأزمات: يعد الأمان الصحي والتعامل مع الأزمات مسألة حاسمة في صناعة السياحة. قد تؤثر الأوبئة أو الكوارث الطبيعية أو التهديدات الأمنية على السياحة .

١٠- التنظيم والتخطيط: يعد التنظيم والتخطيط الفعالين ضروريين لتحقيق تنمية سياحية مستدامة في ويجب وضع إطار قانوني وتنظيمي واضح وفعال للسياحة، بما في ذلك تحديد المناطق السياحية وتنظيم البناء والتطوير السياحي. يجب أيضًا تشجيع التعاون بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المحلي في عملية التخطيط والتنظيم لضمان التوازن بين النمو السياحي وحفظ البيئة والثقافة المحلية.

عاشرا:التوصيات والمقترحات البحث:

هناك عدد من التوصيات والمقترحات الهامة لمعالجة معوقات التنمية السياحية في مصر:

١-البنية التحتية:

أ - استكمال وتطوير البنية التحتية للمطارات والموانئ والطرق الرئيسية لتسهيل وصول السياح.

ب- تحديث وتطوير البنية التحتية للفنادق والمرافق السياحية لرفع جودة الخدمات.

ج - تحسين خدمات البنية التحتية الأساسية مثل المياه والكهرباء والاتصالات في المناطق السياحية.

٢-الأمن والسلامة:

أ - تعزيز إجراءات الأمن والسلامة في المناطق السياحية والمواقع التاريخية.

ب- تحسين خطط الطوارئ والتأمين الصحي للسياح لضمان شعورهم بالأمان.

ج- تكثيف التنسيق بين الأجهزة الأمنية والجهات السياحية لتبادل المعلومات والتخطيط المشترك.

٣-التسويق والترويج:

أ - تطوير استراتيجية تسويقية فعالة للترويج للسياحة المصرية في الأسواق العالمية.

ب - زيادة التركيز على تقنيات التسويق الرقمي والتواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

ج - تحسين صورة السياحة المصرية ونشر الجوانب الإيجابية للسياحة في مصر.

د-توظيف وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي للترويج للمقاصد السياحية في مصر.

٤-تنويع المنتج السياحي:

أ – تشجيع تنويع المنتجات السياحية لتشمل أنواعًا أخرى كالسياحة الثقافية والطبيعية والطبية.

ب – تطوير برامج سياحية مبتكرة تستهدف شرائح جديدة من السياح.

ج – زيادة الاستثمارات في قطاعات السياحة البديلة لتقليل الاعتماد على السياحة الترفيهية.

٥– التنسيق والحوكمة:

أ– تعزيز التنسيق والتكامل بين الجهات الحكومية ذات الصلة بالقطاع السياحي.

ب– تفعيل آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطوير المنتج السياحي.

ج– تطوير الإطار التشريعي والتنظيمي للقطاع السياحي لضمان الاستدامة والكفاءة.

٦–:رفع جودة الخدمات المقدمة للسياح من خلال التدريب المستمر للعاملين في القطاع السياحي وتحسين المرافق السياحية.

٧–تبسيط الإجراءات القانونية: تسهيل الإجراءات البيروقراطية والقانونية لجذب الاستثمارات السياحية، والعمل على إزالة العقبات الإدارية التي تواجه المستثمرين.

٨–تنفيذ برامج لحماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية، والتشديد على تطبيق القوانين البيئية لحماية المواقع السياحية من التلوث.

٩–إنشاء برامج تدريبية وتثقيفية للعاملين في القطاع السياحي لرفع كفاءتهم وتحسين مستوى الخدمة المقدمة للسياح.

١٠–تنويع المنتجات السياحية: تطوير منتجات سياحية جديدة ومتنوعة، مثل السياحة العلاجية، والسياحة البيئية، والسياحة الثقافية، لجذب فئات مختلفة من السياح.

١١–تفعيل الشراكات تعزيز التعاون والشراكات بين القطاعين العام والخاص لتطوير المشاريع السياحية وتنفيذ المبادرات المشتركة

١٢–نشر الوعي بأهمية السياحة ودورها في الاقتصاد المحلي بين المجتمع المحلي، وتحفيزهم على المشاركة في دعم القطاع السياحي.

قائمة المراجع

المراجع العربية

١- البكري ،فؤاده(٢٠٠٤)التنمية السياحية في مصر والعالم العربي، عالم الكتب، القاهرة.

٢- الجوهرى،محمد(١٩٨٥)أسس علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.

٣-السروجي ،طلعت مصطفى،ومنى محمود عويس، وأحمد محمود على،(٢٠٠١) التنمية الاجتماعية المثال والواقع، مركز نشر وتوزيع، الكتاب الجامعي جامعة حلوان.

٤-شيحا،إبراهيم عبد العزيز(٢٠٠١):أصول الإدارة العامة ،منشأة المعارف، الإسكندرية

٥-عبدالحميد، براهيمى(١٩٩٧) :العدالة الاجتماعية والتنمية في الاقتصاد الإسلامي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٦- عبد الوهاب ،صلاح(١٩٩١)التنمية السياحية، مطبعة الظهران، القاهرة.

٧-علام،اعتماد محمد(١٩٩٤): دراسات في علم الاجتماع التنظيمي، الطبعة الأولى، مكتبة الانجلو المصرية.

٨-على، عبدالهادى مسلم(٢٠٠٢): تحليل وتصميم المنظمات،الدار الجامعية،مصر.

٩- ملوخية،احمد فوزي(٢٠٠٧) مدخل الى علم السياحة،دار الفكر الجامعي الاسكندرية، مصر.

قائمة الرسائل

١٠- المكاوى،الاستثمار،مصطفى احمد السيد(٢٠١٤) السياحى فى مصر والدول العربية ،مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،أبو ظبي.

١١-حسنين، محمد فتحي(٢٠١٠) :السياحة وأثرها على التنمية في جمهورية أثيوبيا " دراسة في الجغرافيا السياحة" دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث الإفريقية، جامعة القاهرة.

١٢- فراج،سها بهجت محمد(٢٠١٠) الدخل السياحي وأثره في السياسة الاقتصادية لجمهورية مصر العربية، ماجستير، كلية سياحة وفنادق، جامعة حلوان.

١٣-عبدالله ،شيماء سيد حسن (٢٠١٦):أثر السياحة على تنمية المجتمع المحلي بواحة الداخلة بمحافظة الوادي الجديد "دراسة حالة على قريتى البشندى والقصر"، رسالة ماجستير ،كلية الآداب، جامعة القاهرة.

١٤- عطيه، يسرا(٢٠١٤)تنمية شمال سيناء السياحية في إطار تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة، دكتوراه،كليه السياحه والفنادق جامعه عين شمس٢٠١٤،

مجالات والمواقع

١٥-احمد، رحماني(١٩٩٦) :تسيير الموارد البشرية،،التحولات المحلية، مجلة المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط ،الجزائر.

١٦-الزغبي، خالد(١٩٨٩) :تشكيل المجالس المحلية وأثره على كفايتها، منشورات الجامعة الاردنية، عمان.
١٧-المركز المصري للدراسات الاقتصادية:(٢٥ مارس ٢٠٢٠):رأى في أزمة قطاع السياحة في مصر،العدد الثالث.
١٨- المصري، خالد (١/٣/٢٠١٦): مصر:١.٢ مليار دولار خسائر السياحة في ٢٠١٥، العربي الجديد على موقع https/ www,alaraby.co.uk.
١٩-الهيئة العامة للاستعلامات السياحة في مصر القاهرة (٢٠١٥) .
٢٠- سليم،عبد الرحمن(١٩٩١) مجلة البحوث السياحية القاهرة، العدد السابع.
٢١- عامر، عادل :(١١ نوفمبر ٢٠١٥):خسائر مصر الاقتصادية من حادث الطائرة الروسية، موقع المصريون الالكتروني.
٢٢- موقع العربية الالكتروني(٩/١١/٢٠١٥): بعنوان خسائر قطاع السياحة المصرية اليومية أربعة ملايين دولار بتاريخ.
٢٣- وزارة السياحة، (١٩٩١)مجلة البحوث السياحية، العدد التاسع .